آراء

هل أخطأ «تلفزيون سوريا»؟

معن البياري

لا مجازفة في القول إن غالبية من خاضوا في «السوشيال ميديا» بشأن ما تحدّث فيه المحامي والحقوقي السوري المعارض، هيثم المالح، عن الناشطة المغيّبة، رزان زيتونة، لم يشاهدوا المقابلة التلفزيونية معه على شاشة «تلفزيون سوريا»، بل في الوُسع أيضا ترجيح، إن لم يكن تأكيد، أن الذين كتبوا مطالبين القناة الفضائية بسحب المقطع الذي يأتي فيه حديث المالح عن زيتونة، واعتذارها عن بثّه، لم يشاهدوا المقابلة، ولم يسمعوا ما قاله الرجل الذي بدا عند كثيرين أن أعوامه التسعين أمرٌ يؤاخذ عليه (!)، في تلميح منهم إلى «خرفٍ» لدى المحامي المعروف. وأول ما يمكن التعقيب به على هؤلاء أن هيثمْ المالح، في إجاباته عن أسئلة الزميل شعبان عبود بشأن رزان زيتونة، أورد تفاصيل عمل يومي في مكتبه للمحاماة، وتحدّث بدقة، ومن ذاكرة حية، وسرد ما لديه، ولا أحد يمكنه الرد عليه سوى زيتونة نفسها، في شأن الخلاف بينهما في مكتب محاماة يتبعه، وجعله مقرّا للجمعية السورية لحقوق الإنسان، في دمشق. ولم يبدُ في نبرة الرجل أي إساءةٍ إلى شخصها، أو تبخيسٍ منها، وإنما أوضح أن ما جرى كان خلافا بشأن علاقة موظفة بمرؤوسها في مسألة محدّدة. ولّما كان الطرف الثاني المعني بالحكاية مغيّبا، فإن الذي قاله هيثم المالح، على المستوى المهني الوظيفي المحض، لا يدينُه في شيء، ولا يسيء إليه. سيما وأن الرجل كرّر وصفه تلميذته التي تدرّبت على المحاماة في مكتبه، وعملت لديه خمس سنوات (كما قال)، بأنها ذكية ونشيطة ومتتبّعة، وتفهم عملها، ونظيفة وطنيا. وأفاد أيضا بأنه استوضح من القياديين في «جيش الإسلام»، زهران علوش وإسلام علوش، عن مصيرها، وقد ذاع أن هذا التشكيل هو الذي اختطفها، (مع زوجها وائل حمادة وسميرة الخليل وناظم حمادي) في دوما، وأفاد بأنه كان يسأل من باب أن رزان في مقام ابنته (قال إنها في عمر أحفاده).

لقد وجد زملاءُ وأصدقاء سوريون في الذي رواه هيثم المالح عن سبب خلاف زيتونة معه في عملها في مكتبه للمحاماة سببا مضافا للتعاطف معها، وهي التي تستحق، بجدارة مؤكّدة، وصفها «ريحانة الثورة السورية» وأيقونتها. ولا جدال في وجوب هذا التضامن والتعاطف معها (ومع رفاقها)، والغالب أن حالها المؤسف هذا هو وراء ازدراء ما قاله المالح، والاصطفاف ضدّه في واقعة خلاف رئيس عمل مع موظفته، فلو كانت زيتونة حرّة، وحاضرة بيننا، أو أقلّه لم تختفِ في جريمة اختطاف خسيسة، لربما أعمل بعض الساخطين على الحقوقي السوري المعروف (التسعيني كما يستحسنون وصفه)، جدالا مع أنفسهم بشأن صلة عمل موظفةٍ برئيسها، مثلا، ولأمكن أن يصير الاصطفاف مع رزان، لمن أراد هذا، خاليا من شحنات التعاطف القوية معها، أو أن يصير الاصطفاف مع المالح بصفته ربّ عمل، بعيدا عن إحالاتٍ تسيء إلى الرجل بدوافع الترفع عن امرأة مناضلةٍ مختطفة. وبشأن قوله عن عدم احتشام رزانة زيتونة الكافي في لباسها لمّا اختُطفت في دوما، ما يجعل هذا سببا محتملا لما صار لها في بيئة محافظة متشددة، كان من الأولى أن يتحرّرَ المالح كثيرا، وهو يأتي على هذه المسألة، أو ألا يأتي عليها أبدا. أمّا وقد فعل، فإنه لم يقل هذا الكلام، من باب التشنيع بالمناضلة المعروفة، أو التجريح بها أخلاقيا لا سمح الله. كان يبدي وجهةَ نظر بكثيرٍ من العفوية والعادية، ومن دون علائم سوء نية، وكان حسنا جدّا من محاوره شعبان عبود أنه جادله في هذا الكلام، ولم يكن ردّ المالح متعسّفا أو مكابرا أو معاندا.

في كل حال، لم يتضمّن كلام هيثم المالح أي إساءة جارحة في شخص رزان زيتونة، أو مسّا بها من أي نوع مرفوض. ولذلك، من غريب الغرائب أن يشيع حديثٌ مرتجلٌ، على عواهنه، وبعيدٌ عن أدنى مهنية، عن «سقطةٍ» وقع فيها «تلفزيون سوريا»، ومطالبته بسحب هذا المقطع من مقابلته المطولة معه، بسبب هذا «الخطأ» الذي ارتكبه. أما من أراد التشنيع على هيثم المالح، باستدعاء حكاياتٍ وقصص أخرى، فذلك خارج سياق المادة التلفزيونية موضوع الأخذ والرد هنا، وموضوع المزاودة المتعجّلة التي سارع إليها من لم يسمعوا المقابلة، ومن لا يعرفون أبجديات المحاورات التلفزيونية، وتقديم شهادات أهل الخبرة والمعرفة وأصحاب التجارب. ..

بإيجاز: هيثم المالح موضوعٌ آخر غير موضوع مقابلته في «تلفزيون سوريا»، وغير حديثه عن رزان زيتونة، غير المسيء إليها إطلاقا.

القفز فوق الحاشية

معدوح حمادة

في قسم أمراض القلب في أحد المشافي، حيث كنت أخضع للعلاج، أحضروا رجلا ستّينيا كان قد بات ليلته في قسم الإسعاف، ولم تمض دقائق حتى حضر طبيب القسم المسؤول عن عنبرنا، وبدأ إجراء الفحوص المعتادة التي يقوم بها مع كل قادم جديد، مثل قياس ضغط الدم ودرجة حرارة الجسم وما شابه. وفي الوقت نفسه، وجّه له سؤالا اعتاد على ما يبدو أن يوجهه إلى الطارئين من المرضى، فسأله عن سبب النوبة القلبية التي أصابته، فقال الرجل الذي عرّف عن نفسه بأنه بروفيسور في الاقتصاد إن ذلك يحدث معه كلما انفعل، فسأله الطبيب الذي يبدو أن مزاجه اليوم جيد عن سبب انفعاله، فقال:

- أرسلت دراسة اقتصادية تتضمن طرق الخروج من الأزمة الاقتصادية إلى السيد الرئيس، ولكن الحاشية العميلة حالت دون وصول الدراسة إلى عالي المقام. الإعدام شنقا ورميا بالرصاص هما قليلٌ بهذه الحاشية التي تشكل أعمالها ما يشبه الخيانة العظمى. الطبيب عندما سمع كلمة (الرئيس) سرت في بدنه قشعريرة تسري في أبدان أفراد الشعب كافة، عند ذكر هذه الكلمة، ولذلك حاول أن يجعله يسكت، ولكن البروفيسور لم يتوقّف عن ذمّ الحاشية. أخذ الطبيب يتلفت باتجاه المرضى، وكأنه يبحث بينهم عن شهود عيان، يؤكّدون، عند الحاجة، إنه لم يكن سوى مستمع، ولكن المرضى كانوا قد سبقوه إلى الهرب. فتصنّع أحدهم أنه نائم، وأخذ يشخر، لكي ينتبه الجميع إلى أنه نائم، وتظاهر الآخر على عجل بقراءة جريدةٍ، كانت على الطاولة. لعجّله لم ينتبه إلى أنها كانت مقلوبة، ولأن أحدا لم يشاركه الحديث، قرّر البروفيسور الصمت. وبينما كانت المرضة التي أحضرت جهاز تخطيط القلب المتنقل تلصق نهايات الأسلاك الموصولة إلى النقاط المطلوبة للتخطيط قال:

- لا نبيّ في وطنه. الحاشية وجدت لا لكي تعرقل عمل سيادته، وتقف حاجزا بينه وبين الشعب، بل لكي تساعده في التواصل مع أفراد الشعب. وتحدّث عن فالييري جيسكار ديستان الذي أرسل صاحبنا إليه مرارا بخصوص أزمه فرنسا الاقتصادية، فلم يمنعها عنه أحد، بل شكره الرجل على مبادرته، إذ ضغط السفير الفرنسي وهو يصافحه، في أثناء حفلة شاي أقامتها السفارة الفرنسية بمناسبةٍ ما، على يده. وهذه كما أكد البروفيسور تعني، بحسب الأعراف الدبلوماسية، «شكرا»، وأطرى البروفيسور بشكل خاص على الرئيس الهندي، زميل العابدين عبد الكلام، ولكنه، في الوقت نفسه، أبدى أسفه، لأن الرئيس في الهند مجرّد منصب اعتباري، لا يحل ولا يربط. في اليوم التالي، التحق بالعنبر عجوز اسمه أبو فيصل. أكد أن اسمه فيصل يفكّ مشنوقا، فانتحى البروفيسور، وسأله إن كان فيصل يستطيع القفز فوق الحاشية، فأكد أبو فيصل أن كلمة فيصل لا تصبح اثنتين منه «فوق». وتنهد البروفيسور الصعداء، وشكر الله على احتشاء العضلة القلبية التي عرّفته بأبي فيصل. وعند قدوم فيصل للاطمئنان على أبيه، شرح أبو فيصل له القصة، وطلب منه أن يساعد البروفيسور في القفز فوق الحاشية، فوعد فيصل والده خيرا، وأخذ ينتظر من الدراسة، وأكد للبروفيسور أنه سيوصل الدراسة إلى المكان المطلوب، ولكن أبا فيصل سرعان ما غادر المشفى بعد ساعات على عجل، ولم يلتقِ البروفيسور بفيصل بعد ذلك أبدا. قبل وفاته، بعد عشرين عاما من مغادرته المشفى، لم يترك البروفيسور بابا لم يطرقه، بحثا عن شخص يستطيع القفز فوق الحاشية، لكي يوصل دراسته المحدّثة، تبعا للمعطيات الجديدة، أكثر من عشر مرات، ولكنه لم يستطيع العثور على ذلك الشخص. ولم ينتبه البروفيسور إلى أنه في أثناء بحثه عن شخص يستطيع القفز فوق الحاشية، كانت الحاشية قد تغيرت عدة مرّات. مات البروفيسور، وتحت إبطه دراسة تحتاج حصانا يستطيع القفز فوق الحاشية. أرجو، يا بروفيسور، أن تكون، خلال حياتك، قد ارتكبت من الأثام ما يكفي لزجّك في الجحيم، لكي تحقق حلمك في الوصول إليه، لأنه المكان الوحيد الذي يمكنك فيه العثور عليه، بعد أن تخلّت عنه الحاشية.

هيثم المالح مختار سورية

عمار ديوب

كان المحامي السوري المعارض هيثم المالح (90 عاماً)، مسترخياً إلى الحد الأقصى في أجوبته على الصحافي شعبان عبود على شاشة «تلفزيون سوريا»؛ كان نرجسياً. لم يحاصره الأخير جيّداً بالأسئلة. حينما سرد أخباراً عن احتجاجات الثمانيات في 1979 في سورية، تلك الاحتجاجات التي لا يعلم عنها السوريون كثيراً، كنّا ننتظر إعطاءه مزيدا من الوقت، ليسرد بتفصيل قصة النقابات التي جاهرت برفضها سياسات النظام الشمولي. عكس ذلك، وكأنّ الحوار يتقصد الإحاطة بالرجل وليس بالتاريخ الذي نشأ فيه، وعارض النظام، وصنع شخصيته عبر ذلك؛ تلك الشخصية، التي ينتقدها معارضون سوريون كثيرون بشدة على خلفية الحوار على «قناة سوريا الفضائية» المعارضة. حيث ظهر الرجل أنانياً، ومتعصباً و«رجعياً» في المسائل الاجتماعية، وهناك من الصحّ به تهماً بالجهالة، وذلك ليس من الحق بشيء. ككل الحدّاثيين، لا يمكنني قبول رؤية المالح عن موقع المرأة ولباسها وزواج الصغيرات وضرورة مراعاة التقاليد المجتمعية القديمة والدينية، ولن أقول البالية، وهذا برأيه سبب لاعتقال الناشطة الحقوقية رزان زيتونة، وربما تبرير لقتلها! ولكن حينما يدافع الرجل عن هذه القضايا، لا يمكنه أن يتبنّى قضية المواطنة المتساوية للأفراد. «شيخ الحقوقيين» هنا يسقط في مادة الدفاع عن الحقوق، بما هي غير قابلة للانتقاص والتمايز بين الأفراد ولأي سبب كان. الحقوق في العالم المعاصر تنطلق حصراً من مبادئ المواطنة وحقوق الانسان، والإقرار بأوسع شكل من حقوق المرأة وليس العكس. الكلام بخصوص تعليقات هيثم المالح على الناشطة البارزة، رزان زيتونة، على يد جيش الإسلام، حيث كان هذا يبسط سلطته على مدينة دوما، ويتحمّل مسؤولية اختطافها مع رفاقها. انتقد هيثم لباس رزان وعدم مراعاتها المجتمع، وحرّف في روايته عن تركها مكتبه كمحامية، حيث أظهر الباحث السوري على العبدالله رواية مختلفة، ونشرها على صفحته في «فيسبوك»، ويوضح فيها أن المالح لم يقل الحقيقة، وكان موقفه رديئا مع رزان، ومع منظمة حقوق الإنسان التي كان يرأسها، ويستضيفها في مكتبه.

لم تتجاوز أجوبة المستضاف على الشاشة في جواره جوانب من تاريخه الشخصي، وكأنه ينافس حافظ الأسد على صناعة سورية منذ قبل السبعينيات، حيث كانت بعض الالافتات والجداريات تتحدّث عن الشعوب تصنع التاريخ، بينما حافظ الأسد يصنع تاريخ سورية. هيثم المالح، وآخرون ينسجون على النول نفسه، عبر ذلك، يصبح هيثم الحقوقي الأوّل الذي يعلن إضراب نقابة المحامين في 1979، أول من يُندّد بمنظمة طلائع «البعث»، ويرفع قضية ضد الدولة، وأهم شخصية تجوب الأرض، شرقاً وغرباً، لإخراج المعتقلين من السجون. سمّى نفسه مختار سورية في أثناء الحوار، حيث لا يمكن لسفير أو شخصية أجنبية مهمة أن تأتي إلى سورية من دون أن تزوره، وكأنه الرئيس الظلّ! وتأخذ منه الحقائق الدقيقة عن أوضاع سورية.

لم يتطرّق شيخ الحقوقيين، كما سماه بعضهم، إلى مشكلات المعارضة، وقد كانت له وظيفة رئيس الدائرة القانونية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وله قتلة وجماعة في المعارضة. وبقال ايضا، والله أعلم، إن مبالغ مالية طائلة وصلت إليه بشكل غير شرعي، ولكن ليس من تحقيق صحافي استقصائي ودقيق يؤكد هذا أو ينفيه، رجّل في هذا الموقع، ولديه كل تلك الخبرات القانونية والعمر الطويل والخبرة السياسية، وقد كتب مذكرات عديدة بعثها إلى الرئيس بشار الأسد، قبل الثورة، لإيقاف تغول الفساد والتدخل بعمل القضاء وكفّ أيدي الأجهزة الأمنية، ويغيب عنه أن يقدّم نقداً للمعارضة، ولا سيما أن نقدها لم تعد تقوله شخصيات معارضة تابعة لأي بلد، «سيطل وفيا بالتزاماته تجاه شركائه الذين لا ينبغي أن يروا في ذلك أي مس بمصالحهم».

وفي خلاصة الأمر، التحولات المقبلة ستمس «حماس» نفسها، داخل الخريطة السياسية لفلسطين، أو داخل الرقعة الكبرى للشرق الأوسط، وهو ما قد يجعلها مندوزة للعب دور حيوي في المفاوضات العودة إلى السياسة، كما يراها فريق البيت الأبيض الجديد الذي أكد «التزام الولايات المتحدة بتعزيز الشراكة الأميركية الفلسطينية». ولا شيء يمنع من أن تكون للحركة أدوار أقوى، عبر مخاطب مقبول لدى الأطراف المتصارعة، كما لدى الإدارة الأميركية الجديدة، وعزّز ذلك تصريح وزير الخارجية للولايات المتحدة أنتوني بلينكن، عن «الدور المحوري للمغرب في تعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط».

(كاتب مغربي)

> ليس من التفكير الديمقراطي بشيء الاعتراض على إجراء حوار مع هيثم المالح او سحب مقابلة «تلفزيون سوريا» معه

ومئات المعارضين، والتي تقول جميعها إن كل مسارات المعارضة كانت فاشلة، ويجب أن تتنحّى، أو تحلّ نفسها أو يعاد تشكيلها على أسس جديدة. إن وصول شخصيات كانس البعيدة، الذي تشبع عنه أقوال عن ارتكابه اختلاسات مالية ومنذ إعلان دمشق؛ أو نصر الحريري إلى قيادة «الائتلاف» وهيئة التفاوض لقوى الثورة والمعارضة السورية، ما هو إلا الباب الواسع لفهم فشل المعارضة؛ فهل يراهم المالح أهلاً لتلك المناصب، وإذا كان لا فلماذا لم يتكلم، وإذا كان نعم، فبؤس عقليته القاصرة والانتهازية تلك.

هناك مسائل يُنتقد عليها هذا المالح، كما حاول التوصيف أعلاه، ولكن لا يجوز المسارعة إلى وصفه بالعمالة، فهذا ليس نقداً، ولا سيما أن هذا كلام غير مقرون بوثائق. النقد لدى السوريين يتخذ صيغاً توجشية في أحيان كثيرة، وهذا لا يليق بشأن من ظلّمهم هيثم المالح، ولا يسمح بمداخل جديدة للحوار أو للبحث عن قواسم مشتركة بين السوريين.

قبل للرئيس جمال عبد الناصر، حينما كانت سورية ومصر تتّحدان، إنك ستواجه كماً صعب المراس، يرى نفسه في مصافّ الأنبياء والنوابغ وسواهم. أجوبة المالح في «تلفزيون سوريا» كانت في هذا السياق. ولكن تلك صفة عامة لدى السوريين، وهي صفة لها جانبان خطران، فمن ناحية قد يرى المرء نفسه في منزلة «إله» وقد يعامل نفسه كعبدٍ مع الآخرين؛ وهذا ما رأيناه في سلوكيات كتل كبرى في المعارضة ضد النظام، وفي التعامل مع دول وشخصيات وازنة في الخارج. السوريون معنيون بالتخلص من أمراض نفسية كبرى، وهي تتضخّم مع الهزائم. وينطلق صاحب هذه المقالة في كلامه هذا من كوارث اصبحت عليها سورية، بينما قادة في المعارضة أو النظام لا يتحسّسون ذلك، ويتابعون ممارساتهم وكان شيئاً لم يكن؛ لاحظ مبارِكات من شخصيات مُعارضةٍ لأنس العبدة أخيرا، وقد جُدّد له في قيادة هيئة التفاوض، ولن أشّبه هؤلاء بالمباركين لبشار الأسد وقد جُدّد لرئاسته، فالأخير يحكم بلداً، بينما أنس العبدة لا أحد يعلم ماذا يفعل بالضبط.

يستهين «شيخ الحقوقيين» بالمعارضين والمحامين الذين عملوا معه أو دافعوا عنه، فيما يفترض ان يجعله تقدم سنه مخضرماً بحق، ويعطي صفات دقيقة، سلباً أو إيجاباً، إزاء هؤلاء المعارضين «الرفاق»، ويعمل من أجل تاسيس شراكة كبرى مع محامين آخرين، من أجل صياغة أفكار وقضايا ومسائل قانونية يستفيد منها السوريون، وقد أصبحت بلادهم على الأرض، وهم في كل جهات الله، ومن في الداخل يعاني كل أنواع الشرور والمظالم والعاسة.

ليس من التفكير الديمقراطي بشيء الاعتراض على إجراء الحوار مع هيثم المالح أو سحب المقابلة معه! الصواب الآن أن تُوجّه له مذكرة قضائية، حيث أبدى ملاحظة تفيد بأنه التقى بعنصرٍ من «جيش الإسلام»، وقال له إن هذا الجيش هو الذي قتل رزان زيتونة ورفاقها. كذلك يجب تفنيد آرائه بشأن قضايا كثيرة، وهذا لا يحدث بإسكاته، بل بالحوار معه، ونقده أفكاره؛ حين يفعل ذلك السوريون يبدأون برؤية بعضهم، والتحدّث لبعضهم وصياغة رؤى ومشاريع وأفكار للنهوض ببلادٍ، يرى كثرٌ أنها لم تعد بلداً واحداً.

(كاتب سوري)

«حماس» في الرباط من زاوية الاتفاق الثلاثي

عبد الحميد اجماهيري

من حق الدبلوماسية أن تبحث لنفسها عن صوتٍ، عندما تخرس المدافع. ذلك ما تعيه حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بيد أن مجيء وفد من الحركة، يقوده رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية، إلى المغرب، يعطي من الإشارات السياسية الجديدة أكثر مما يوحي به من ثوابت عاطفية. أولا: تأتي «حماس» إلى المغرب بعد أقل من شهر على المعركة الضارية التي دامت 11 يوما، تحت مسمّى «سيف القدس»، وكانت امتحان قوة كبيرا بين الحركة وإسرائيل. وتأتي أيضا بعد أقل من ستة أشهر على استئناف العلاقة بين هذه الأخيرة والمغرب، في إطار الاتفاق الثلاثي الذي جمعهما مع الولايات المتحدة الأميركية، والذي اعتبرته «حماس» خدمة مجانية لإسرائيل، وذهب أحد متحدّثيها (حازم قاسم) إلى حد اعتبار الخطوة «خطيئة سياسية». التحول الأول هنا أن القيادة نفسها صارت تعتبر أن المغرب عمق استراتيجي للقضية الفلسطينية، ليس من السهل تجاوزه.

ثانيا: لم تستسلم الرباط إلى دبلوماسية «الراحة الخادعة» في أثناء المعركة أو انتظرت أن تضع الحرب أوزارها في فترة الاشتعال، لتشتغل التها الدبلوماسية من بعد، بدون أزيز الطائرات ورعود المدافع، كان العاهل المغربي قد بادر إلى إرسال مساعداتٍ مهمةٍ إلى الفلسطينيين، معلنا بذلك وقوفه إلى جانبهم باعتبارهم الطرف المظلوم في حرب أحادية، ليست هي الحل، كما ورد في بيان الخارجية المغربية.

ثالثا: في توقيع الاتفاق الثلاثي، كان ملك المغرب محمد السادس قد أصرّ على ادوار السلام التي يسعى إليها، في قضيةٍ من أعقد القضايا التي تواجهها البشرية في القرنين الأخيرين، وفي سياق ذلك: أبلغ رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بمضامين الاتفاق، في الوقت الذي تبادل فيه المكالمة مع الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. وأصر الملك على وضع القضية الفلسطينية في المرتبة الوطنية ذاتها للقضية الأولى للمغرب، أي وحدة أراضيه وترابه وحقه في صحرائه، ليعيد التذكير بثابت من ثوابت الموقف المغربي، واحد الأعمدة في بناء هذا الموقف، وهو أولوية القضية الفلسطينية في تقديرات المغرب. اعاد التذكير بثوابت الموقف المغربي، للرئيس الجديد للحكومة الإسرائيلية نفتالي بينت، واغتنم برقية تهنئة للأخير، ليشدد على «حرص المملكة المغربية على مواصلة دورها الفاعل ومساعيها الخيرة الهادفة إلى خدمة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط». وقد تزامن وصول وفد «حماس» مع الرسالة الملكية، وهو تزامن لا يمكن إغفال سياقاته في التحرك الدبلوماسي، وهو ما جعل إسماعيل هنية يقول، بعد وصوله إلى المغرب، إن «لدينا ملفات على طاولة جلالة الملك». وهو إقرار واضح بأن الزيارة ذات مضامين سياسية ودبلوماسية، تهم القضية.

ومن المثير هنا أن يشار إلى قضيتين أساسيتين: أن الموقع الرئيسي على الاتفاق الثلاثي، الولايات المتحدة، يعتبر «حماس» منظمة إرهابية، وهو ما يجعل منها عدوا رسميا لواشنطن، كما يجعل أي حديثٍ معها من باب المستحيلات إلى حد بعيد الساعة. ويجب الا يغيب عن ذهن المتتبع أن الرباط رفضت زيارة رئيس حكومة الاحتلال السابق بنيامين نتنياهو، في أثناء توقيع الاتفاق الثلاثي، على الرغم من كل التصريحات والمنشورات عن زيارته واستقباله المحتمل من ملك المغرب، وهذا الموقف يكتسي اليوم دلالة أكبر، باعتبار أن نتنياهو كان يعوّل على استئناف العلاقات لتحقيق انتصار انتخابي. ولعله لم ينس يوم كان الملك الراحل الحسن الثاني قد دفع بتصويت عقابي ضده في 1996، حيث قال إنه «لا يحبذ أن يتم التصويت لمن هم ضد السلام».

القضية الثانية أن المغرب لم يستسلم عند استقباله وفد «حماس» للوفد الدبلوماسي المريح بإغفال هذا المعطى، أو تفاديه في مرحلةٍ ذات حساسية كبيرة بالنسبة لقضيته الوطنية، الصحراء المغربية، وتصاعد التكالب عليه، بدعوات مفتوحة للإدارة الأميركية الجديدة بالتراجع عن الاعتراف بسيادته على أقاليمه الصحراوية، وخصوصا أن جاريه معا، الجزائر وإسبانيا، تبنيا دعوة مفتوحة إلى ذلك، إضافة إلى المانيا البعيدة التي عقدت جلسة لمجلس الأمن بهذا الخصوص، وتمنع أي توجه مثل التوجه الأميركي داخل الاتحاد الأوروبي. وطبيعة موقف المغرب في قضيته الترابية، بالوضوح والحزم اللازمين، هو ما نلمسه في التعامل مع القيادة الفلسطينية التي قادت المواجهة، بما هو تصريف حقيقي لمقولة فلسطين قضية وطنية، حيث لا يفضل عليها قضية الصحراء. ولربما كان «الحذر» الدبلوماسي يستوجب بعض التريث، لكن ذلك لم يحصل، بل نشطت المبادلات بين الفلسطينيين، بكل مقوماتهن المؤسساتية، والرباط. والواضح أن المغرب، في هذا الباب، يريد أن يعبر عن استقلالية ملموسة في القضايا الجوهرية، ولا يساير بالمطلق أطراف الاتفاق الثلاثي، الذي اختارته هذه المقالة زاوية لقراءة الزيارة الحماسوية.

تاريخيا، راكم المغرب اسلوبا وعقيدة محض مغربيين في التعامل مع القضية الفلسطينية، بما يشكل عنصر تعاقد وطني واسع بين الحكم والطبقة السياسية والشعب، مفاده العمل من أجل حل الدولتين، والانحياز إلى السلم، وهو السلوك نفسه الذي يسلكه في شؤون قضيته الوطنية، الصحراء. وتعي حركة حماس أن الزمن الدبلوماسي يلي الحرب بالقوة والفعل، وبعض حلفائها يريدونها للحرب. ويريدها آخرون للتفاوض، وهي عندما زارت قيادتها القاهرة والرباط، كانت تعلم أن الزمن الحاضر هو زمن التفاوض وتسليك الطريق إليه، في وقتٍ تريد منها طهران وأنقرة التفوق الرمزي من خلال مساندة المقاومة على الأرض، كما أن المغرب يعرف أن طهران لم تتردّد في استعمال الورقة الفلسطينية مع «حماس» في تأليب الرأي العام الإسلامي، خصوصا باسم الممانعة والمقاومة، ضد الرباط. ولا يمكن أن يُغفر لإيران أنها سعت إلى تسليح جبهة بوليساريو، عن طريق التعاون مع الجزائر، باعتبارها الحاضنة الرسمية لهذه الجبهة الانفصالية، الشيء الذي أدّى إلى ما أدّى إليه من قطيعة معلنة.

وبالنسبة للمغرب، العلاقات بين مكونات الساحة الفلسطينية، مع احترام استقلالية قراراها، يقوّي موقعه داخل الاتفاق الثلاثي، ويجعل من زيارة وفد «حماس» ورقةً مريحة في وجه الذين يحاربونه من القوى الاقليمية والجيران باسم ما يسمى «التطبيع». وإذا تحول موقف الحركة الإسلامية نفسها من طبيعة الاتفاق، فإن الذين يرفعون السلاح في وجه المغرب باسمها لا يمكنهم أن يواصلوا حروبهم الدونكيشوتية ضده.

والواضح أن الرباط تقوم، في الفترات الحرجة، بقراءة جيواستراتيجية لموقعها، فقد حدث ذلك بعد الربيع العربي، وفي قمة الرياض الخليجية المغربية في إبريل/ نيسان 2016، عندما نبهت إلى التحالفات الجديدة التي تبنى في الدائرة العربية الإسلامية، قد تُعصف بالعالم العربي، في موجةٍ ثانية من تدمير مكونات الدول، وقد قال ملك المغرب في القمة إن هناك تحالفات جديدة قد تؤدي إلى التفرقة، و«إلى إعادة ترتيب الأوراق في المنطقة»، مشدّدا على أن له قراءته الخاصة للتحولات المرتقبة، من بأن أن المغرب حرّ في قراراته واختياراته، وليس مخيرا، واحد الأعمدة في بناء هذا الموقف، وهو أولوية القضية الفلسطينية في تقديرات المغرب. اعاد التذكير بثوابت الموقف المغربي، للرئيس الجديد للحكومة الإسرائيلية نفتالي بينت، واغتنم برقية تهنئة للأخير، ليشدد على «حرص المملكة المغربية على مواصلة دورها الفاعل ومساعيها الخيرة الهادفة إلى خدمة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط». وقد تزامن وصول وفد «حماس» مع الرسالة الملكية، وهو تزامن لا يمكن إغفال سياقاته في التحرك الدبلوماسي، وهو ما جعل إسماعيل هنية يقول، بعد وصوله إلى المغرب، إن «لدينا ملفات على طاولة جلالة الملك». وهو إقرار واضح بأن الزيارة ذات مضامين سياسية ودبلوماسية، تهم القضية.

ومن المثير هنا أن يشار إلى قضيتين أساسيتين: أن الموقع الرئيسي على الاتفاق الثلاثي، الولايات المتحدة، يعتبر «حماس» منظمة إرهابية، وهو ما يجعل منها عدوا رسميا لواشنطن، كما يجعل أي حديثٍ معها من باب المستحيلات إلى حد بعيد الساعة. ويجب الا يغيب عن ذهن المتتبع أن الرباط رفضت زيارة رئيس حكومة الاحتلال السابق بنيامين نتنياهو، في أثناء توقيع الاتفاق الثلاثي، على الرغم من كل التصريحات والمنشورات عن زيارته واستقباله المحتمل من ملك المغرب، وهذا الموقف يكتسي اليوم دلالة أكبر، باعتبار أن نتنياهو كان يعوّل على استئناف العلاقات لتحقيق انتصار انتخابي. ولعله لم ينس يوم كان الملك الراحل الحسن الثاني قد دفع بتصويت عقابي ضده في 1996، حيث قال إنه «لا يحبذ أن يتم التصويت لمن هم ضد السلام».

> زيارة وفد «حماس» ورقة مريحة للمغرب في وجه الذين يحاربونه من القوى الإقليمية والجيران باسم التطبيع

القضية الثانية أن المغرب لم يستسلم عند استقباله وفد «حماس» للوفد الدبلوماسي المريح بإغفال هذا المعطى، أو تفاديه في مرحلةٍ ذات حساسية كبيرة بالنسبة لقضيته الوطنية، الصحراء المغربية، وتصاعد التكالب عليه، بدعوات مفتوحة للإدارة الأميركية الجديدة بالتراجع عن الاعتراف بسيادته على أقاليمه الصحراوية، وخصوصا أن جاريه معا، الجزائر وإسبانيا، تبنيا دعوة مفتوحة إلى ذلك، إضافة إلى المانيا البعيدة التي عقدت جلسة لمجلس الأمن بهذا الخصوص، وتمنع أي توجه مثل التوجه الأميركي داخل الاتحاد الأوروبي. وطبيعة موقف المغرب في قضيته الترابية، بالوضوح والحزم اللازمين، هو ما نلمسه في التعامل مع القيادة الفلسطينية التي قادت المواجهة، بما هو تصريف حقيقي لمقولة فلسطين قضية وطنية، حيث لا يفضل عليها قضية الصحراء. ولربما كان «الحذر» الدبلوماسي يستوجب بعض التريث، لكن ذلك لم يحصل، بل نشطت المبادلات بين الفلسطينيين، بكل مقوماتهن المؤسساتية، والرباط. والواضح أن المغرب، في هذا الباب، يريد أن يعبر عن استقلالية ملموسة في القضايا الجوهرية، ولا يساير بالمطلق أطراف الاتفاق الثلاثي، الذي اختارته هذه المقالة زاوية لقراءة الزيارة الحماسوية.

تاريخيا، راكم المغرب اسلوبا وعقيدة محض مغربيين في التعامل مع القضية الفلسطينية، بما يشكل عنصر تعاقد وطني واسع بين الحكم والطبقة السياسية والشعب، مفاده العمل من أجل حل الدولتين، والانحياز إلى السلم، وهو السلوك نفسه الذي يسلكه في شؤون قضيته الوطنية، الصحراء. وتعي حركة حماس أن الزمن الدبلوماسي يلي الحرب بالقوة والفعل، وبعض حلفائها يريدونها للحرب. ويريدها آخرون للتفاوض، وهي عندما زارت قيادتها القاهرة والرباط، كانت تعلم أن الزمن الحاضر هو زمن التفاوض وتسليك الطريق إليه، في وقتٍ تريد منها طهران وأنقرة التفوق الرمزي من خلال مساندة المقاومة على الأرض، كما أن المغرب يعرف أن طهران لم تتردّد في استعمال الورقة الفلسطينية مع «حماس» في تأليب الرأي العام الإسلامي، خصوصا باسم الممانعة والمقاومة، ضد الرباط. ولا يمكن أن يُغفر لإيران أنها سعت إلى تسليح جبهة بوليساريو، عن طريق التعاون مع الجزائر، باعتبارها الحاضنة الرسمية لهذه الجبهة الانفصالية، الشيء الذي أدّى إلى ما أدّى إليه من قطيعة معلنة.

وبالنسبة للمغرب، العلاقات بين مكونات الساحة الفلسطينية، مع احترام استقلالية قراراها، يقوّي موقعه داخل الاتفاق الثلاثي، ويجعل من زيارة وفد «حماس» ورقةً مريحة في وجه الذين يحاربونه من القوى الاقليمية والجيران باسم ما يسمى «التطبيع». وإذا تحول موقف الحركة الإسلامية نفسها من طبيعة الاتفاق، فإن الذين يرفعون السلاح في وجه المغرب باسمها لا يمكنهم أن يواصلوا حروبهم الدونكيشوتية ضده.

والواضح أن الرباط تقوم، في الفترات الحرجة، بقراءة جيواستراتيجية لموقعها، فقد حدث ذلك بعد الربيع العربي، وفي قمة الرياض الخليجية المغربية في إبريل/ نيسان 2016، عندما نبهت إلى التحالفات الجديدة التي تبنى في الدائرة العربية الإسلامية، قد تُعصف بالعالم العربي، في موجةٍ ثانية من تدمير مكونات الدول، وقد قال ملك المغرب في القمة إن هناك تحالفات جديدة قد تؤدي إلى التفرقة، و«إلى إعادة ترتيب الأوراق في المنطقة»، مشدّدا على أن له قراءته الخاصة للتحولات المرتقبة، من بأن أن المغرب حرّ في قراراته واختياراته، وليس مخيرا، واحد الأعمدة في بناء هذا الموقف، وهو أولوية القضية الفلسطينية في تقديرات المغرب. اعاد التذكير بثوابت الموقف المغربي، للرئيس الجديد للحكومة الإسرائيلية نفتالي بينت، واغتنم برقية تهنئة للأخير، ليشدد على «حرص المملكة المغربية على مواصلة دورها الفاعل ومساعيها الخيرة الهادفة إلى خدمة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط». وقد تزامن وصول وفد «حماس» مع الرسالة الملكية، وهو تزامن لا يمكن إغفال سياقاته في التحرك الدبلوماسي، وهو ما جعل إسماعيل هنية يقول، بعد وصوله إلى المغرب، إن «لدينا ملفات على طاولة جلالة الملك». وهو إقرار واضح بأن الزيارة ذات مضامين سياسية ودبلوماسية، تهم القضية.

ومن المثير هنا أن يشار إلى قضيتين أساسيتين: أن الموقع الرئيسي على الاتفاق الثلاثي، الولايات المتحدة، يعتبر

أسئلة إعمار غزّة

عيسى الشعيبي

قد تبدو الأسئلة المتعلقة بإعادة إعمار قطاع غزة مبكّرة بعض الشيء، سيما وأن شهراً واحداً فقط مرّ على وقف إطلاق نار لا يزال هشّاً. كما أن لدى الأطراف المعنية بهذه المسألة أولويات متضاربة، ليس في مقدّمتها عملية إعمار ما دمّرته الحرب الوحشية على

العشائر في الأردن... انقلاب «الدور السياسي»

محمد أبو رمان

يؤشّر الناشط الشبابي المثقّف، محمد الزواهرة، إلى ملاحظةٍ مهمةٍ على هامش بيان ائتلاف العشائر الأردنية للإصلاح الأخير (في الذكرى العاشرة لتأسيس الائتلاف)، فالبيان كتب بلغة سياسية قوية ومتماسكة، فيه سرديةٌ نقديةٌ مهمةٌ للوضع الحالي في البلاد. والأهم من ذلك أنّه يخرج عن التأطير النمطي الذي أريد وضع الخطاب «العشائري» فيه بوصفه إمّا موالياً لكل السياسات الرسمية، مهاجماً للمعارضة، أو بوصفه خطاباً يمينياً يقوم على التخوّف من المكونات الاجتماعية الأخرى، أو تفوح منه رائحة العنصرية. على النقيض من ذلك، تحدث البيان عن المواطنة الشمولية بوصفها أساس العلاقة بين الدولة والمواطن، وطالب بملكيةٍ دستوريةٍ تقوم على «دسترة الحكومات البرلمانية»، وعلى رفض «التفرّد في القرار»، وعلى نقض ما آلت إليه الحكومات، إذ أصبحت بمثابة «سكرتارية تنفيذية»، وليست حكوماتٍ سياسيةً تتحمّل مسؤولياتها الدستورية في البلاد.

أهمية البيان الصادر أخيرا أنّه يأتي بعد أزمتين عاصفتين أقضّتا مضجع الجميع في الأردن؛ قضيتي الأمير حمزة والنائب السابق أسامة العجارمة المعتقل حالياً، وكلتاهما نبّهتا إلى أنّ العلاقة بين النظام والعشائر التي مثّلت تاريخياً القاعدة الاجتماعية الصلبة له تغيّرت تماماً، بل قُلبت رأساً على عقب، فأصبح الحراك الموجود في المحافظات (تعدّ حاضنة للبنية العشائرية في الأردن) الشرس والمعارض ذو السقوف المرتفعة هو الأكثر حضوراً وتأثيراً في المشهد الأردني.

بالتأكيد، ثمّة فروقٌ واضحةٌ تماماً بين الخطاب الذي استخدمه النائب المفصول العجارمة وخطاب الإصلاح الحالي، وبين خطابات صُنّفت، خلال الأعوام الماضية، بأنّها تنتمي إلى «يمين اليمين»، وهو اتجاهٌ يغازل هواجس أبناء العشائر، من منظور هوياتي مقلق للجميع، فيما يأتي هذا الخطاب اليوم (ائتلاف العشائر) مع تحولاتٍ ملحوظةٍ على خطاب الحراك في المحافظات، ليتلبّس طابعاً سياسياً مختلفاً عن كل ما سبق، يربط نفسه بمفاهيم الديمقراطية والإصلاح السياسي، وفي الوقت نفسه، بسقوف مرتفعة أعلى من التي كانت تدعو إليها المعارضة التقليدية، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين التي ما تزال تنظر إليها مؤسسات النظام بوصفها «الخصم الرئيس». يشير ما سبق، أيضاً، إلى أهمية التمييز علمياً وواقعياً بين «العشائر» و«تعشير الدولة» سياسياً؛ فالعشائر بوصفها بنية مجتمعية ليست وحداتٍ أو أحزابا سياسية صلبة، ولا تتعامل على هذا الأساس، في الأصل، وتجد، تاريخياً، في كل عشيرة أردنية، مختلف الألوان السياسية والفكرية والثقافية، من هو معارض، ومؤيد، شيوعي وإسلامي وقومي .. إلخ.

لم يكن هنالك وحدة هرمية أبوية، خلال العقود السابقة، منذ أن بدأت الدولة بالفعل ترسّخ أقدامها، وتثبّت جذورها في المجتمع، في النصف الأول من القرن العشرين، وفي مرحلة التحديث، في عهد الراحل الحسين، النصف الثاني، بدأت الروابط المدنية والاقتصادية والبيروقراطية تحل محلّ الروابط الاجتماعية العشائرية في علاقات الناس ببعضهم. المفارقة تكمن، هنا، في أنّه بعد ذلك النجاح في تعزيز مفاهيم الدولة والمواطنة والمؤسسات، عادت السياسات الرسمية، في مرحلة لاحقة، إلى «اختراع» العشائرية لمواجهة المعارضة، وضمان وجود قاعدة صلبة من الموالاة الكاملة للسياسات الرسمية، تلك اللعبة التي استُخدمت عقدين بصورة ملحوظة (منذ التسعينيات إلى لحظة الربيع العربي) انقلبت إلى الضد تماماً في مرحلة لاحقة. أصبحت ما تسمى سياسات «الاسترضاء» عبئاً كبيراً على الدولة اقتصادياً، فلم تستطع الاستمرار بها، وتحوّلت نحو خطاب جديد يقوم على التشغيل بديلاً عن التوظيف، وعلى التحلّل من العلاقة التاريخية بتأمين الوظائف، ما انعكس، في المقابل، على الأوضاع الاقتصادية في المحافظات ورفع منسوب البطالة، وفاقم الفجوة الطبقية بين عمّان والمحافظات، وانبثقت عنها خطابات متضاربة في المحافظات؛ سواء يمين اليمين، أو الخطاب الإصلاحي الذي يتبنّاه جيلٌ مسيّس صاعد في أوساط المحافظات المختلفة، بينما

> تجد، تاريخياً، في كل عشيرة أردنية، مختلف الألوان السياسية والفكرية والثقافية، المعارضة والمؤيدة

حاولت سياسات الدولة الإبقاء على العلاقة السابقة (الولاء الكامل)، وتجاهل التحولات الكبرى البنيوية في هذه العلاقة.

من الظلم والإجحاف، إذاً، اختزال ما يحدُث في المحافظات من خطاباتٍ وحراكاتٍ وتحولاتٍ بلونٍ واحد، أو بجملة واحدة «العشائرية»، لأنّنا في مشهد أكثر تفصيلاً ومتحوّل ومتعدّد. وأمام جيل شبابي صاعد مختلف ومغاير في المحافظات جميعاً، يكتوي بنار البطالة والفقر والتهميش الاقتصادي والسياسي، فقد «صحا» وعيه الجيلي على توقف الدولة عن تقديم الوظائف مع غياب واضح للقطاع الخاص وفرص العمل في المحافظات، وضعف العملية التعليمية التي تؤهله للاندماج في الاقتصاد المعولم المهيمن في الأردن.

صحيحٌ أنّ الخطاب الاقتصادي للحكومة الأردنية شهد تحولاً مهماً في الأعوام الأخيرة، منذ حكومة هاني الملقي (2016 - 2018) التي رفعت شعار الاعتماد على الذات، ثم حكومة عمر الرزاز (2018 - 2020) الذي جاء بخطاب «العقد الاجتماعي الجديد» (ويشير إلى الانتقال من العلاقة الريعية الزبائنية نحو علاقة جديدة بين الدولة والمواطنين)؛ لكن هذا الخطاب جاء متأخراً غير مبرمج بصورةٍ عمليةٍ تقدّم حلولاً ناجعة للأزمة الاقتصادية في المحافظات، ومناقضاً للسياسات الرسمية التي كانت تتنكّر لأهمية مراجعة المعادلة السياسية، وتصرّ على التمسّك بمرحلة انتهت وأصبحت لا تفرز إلا الأزمات. من المؤشّرات الواضحة، على ما سبق، في أزمة النائب العجارمة أنّه لم يمض 24 ساعة على بيان أصدره شيوخ في العشيرة يؤكدون فيه على الولاء والانتماء (اللغة التقليدية)، ويرفضون ما قام به النائب المفصول، حتى صدر بيان آخر عن «شباب العشيرة» يؤيدون النائب ويرفضون بيان الشيوخ! ما يؤكد على «صراع الأجيال» في الأوساط العشائرية، وعلى أن مياهاً كثيرة جرت تحت الأقدام، خلال العقد الأخير تحديداً.

(كاتب ووزير أردني سابق)

كيف نقرأ السُنّة النبوية معرفياً؟

مهنا الحبيل

تناول مقال سابق للكاتب إشكالية الرفض التي يتبنّاها بشراسة بعض المثقفين الإسلاميين، والتيارات التراثية للموقف من تقييم روايات الآحاد، المثيرة للجدل، من حيث مصادمتها الكليات القرآنية، أو العقل المطلق، أو تلك المؤسِسة لتشريع ملتبس غير واضح في تاريخ الشريعة، ومختلط في دورته الزمنية بتوظيف اجتماعي أو سياسي. وركّز المقال على أن رد روايات الآحاد أمرٌ رائج في جدل أهل العلم من قديم، احتجاجاً لم يعتقد كل منهم بصحة رواية أخرى، أو اضطراب المتن المقصود ومصادمته أصلا قرآنيا كليا. ظلت هذه القاعدة مطّردة، في أزمنة عديدة، بعضها شهد مآسي لعلماء السُنة ذاتهم، أو علماء الفقه، أو في الفلسفة الإسلامية وغيرها، وطرحوا تحفظهم على بعض الروايات، وهو ما كان أيضاً مدخلاً لتصفية الحسابات بين بعض التيارات المذهبية القديمة، أو بين بعض العلماء ذاتهم، فأخذوا يُحرّضون على رفاق العلم المختلفين عن مدارسهم، مستقوين بالسلطة، بحجّة ضلال الإمام المخالف لهم، فيما كانت السخيمة النفسية وحظوظ النفس أو الجهل، تلعب دوراً في القطع في تضليل الشيخ المجتهد.

أما في الإطار المعرفي، والذي نعني به كيف نفهم نصوص السُنة وتقريراتها المحققة، في وعي العالم الكوني، والرحلة الإنسانية، وكيف تتّحد وتتفق معالم الرسالة في شقّيها، الكتاب المُنزّل والمقطوع بصحته من حديث النبوة وآثارها التقريرية للحياة البشرية ومصالح الذات الإنسانية وحركة عمران الأرض، فإن المركز المعرفي واحدٌ هنا، فلا يمكن أن يقال إننا نعتمد القرآن من دون حقائق السُنّة المعرفية، فهي هنا شريك مُكمّل، وإن بقيت للقرآن الكريم قداسته، غير أن المعرفة الإسلامية تستقي منهما. وعليه، فإن رفض الميراث النبوي الذي يوضع في سياقه الصحيح، ويُفهم من خلال توافق النص وصحته، وعوامل تنزيله تشريعياً، أو عناصر فهمه معرفيا، تعسّف غير مبرّر.

ولا يمكن أن يُقر هذا الرفض بناءً على إرث التراث السيئ الذي خُلط بعضه بالنص النبوي، بل من خلال مركزية التشريع ودقته، وتطابق الدلائل الكونية مع الرؤية القرآنية والنبوية معا. ووفقاً لذلك، نسير في تتبع إرشاد الإسلام إلى معادلة الإنقاذ الروحي والأخلاقي، وصناعة التدافع العمراني الرشيد، للأرض وشركائها. وهذا نجده حاضراً في الميراث النبوي، في المسارين، الاجتماعي والسياسي، وفي فهم التعامل مع تنوع الأمم، ومركزية المساواة فوق العرق واللون، ومراعاة أحوال الأمم وطبائعها، كما هو في فلسفة التشريع في الميراث النبوي. وفي دلائل الرشد والخيرية، ومساحة الطهارة وعناصر السلامة الجسدية والبيئية التي يمثل مجموعها دستوراً أخلاقياً وفكرياً وعلمياً. نعم هو لا يُقدّم كمواد علوم بحتة ولا تطبيقية، ولا يُقحَم الفهم الكوني أو الأخلاقي للتشريع، كنظريات علمية، وإنما دلائل كونية ومعرفية، تدعم كل العلوم الخيرية للبشرية، وتقدّم دلائل متواترة عن صحة المعرفة الإسلامية، وعن تميزها لهذه الحياة البشرية. ولذلك يُفرد الخطاب هنا عن هذه المدارات في فهم نصوص السُنّة، والتي بعضها أحداث في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وبعضها تشريعات عامة، وبعضها استثناءات خاصة، وبعضها سكوت، وبعضها تعايش مع واقع وحياة اجتماعية، داخل العرب وخارج جزيرتهم. كما أن بعض النصوص والتشريعات النبوية منضبطة في اتجاه المصالح الدنيوية للناس، في أحوالهم وأرزاقهم، أو في نظمهم الاجتماعية أو السياسية، أو في مرونة العلاقات، والتي تبقي دوماً مفهوم التدافع، أو النظام العقابي، تحت كليات المساواة والقصاص العادل، والعفو والإحسان، وهي ميراثٌ ضخم محقق في السنن والسيرة، بنيت على بعضه مواثيق رشيدة بين أمم المسلمين، وبين المسلمين وغيرهم. ويؤخذ هنا في الاعتبار معنى التطور البشري في زمنهم، وفهم كل دورة تاريخ وما كانت عليه الأمم السالفة في ذلك الزمن، وما بين ما مكث في الأرض من حِكَم النبوة وما كان زبداً في إرث تلك الأمم، حتى أن بعضها، على سبيل المثال، كان له إرث قومي اجتماعي صراعي قديم، قبل دخوله في الإسلام، مع طوائف مسيحية أو وثنية، ثم ألبس ذلك الصراع

> لا يمكن أن يقال إننا نعتمد القرآن من دون حقائق السُنّة المعرفية، فهي هنا شريك مُكمّل، وإن بقيت للقرآن الكريم قداسته

رداءً دينياً كيّفت له نصوص الآحاد، بعد تزوير من ذلك الفقيه أو الشيخ، في حين كان النص في حادثةٍ مختلفةٍ لا يجوز تعميمها. وهذا قد يكون مشهوداً في صراعات العرب بين الأمويين والعباسيين، في الجزيرة وفي المغرب الكبير في الأندلس، أو في أحوال أرض الروم المواجهة للسلاجقة والعثمانيين، أو في صراع السلاطين مع الوثنيين في آسيا الهندية. ردّة الفعل اليوم عند بعض المثقفين العلمانيين وبعض الخطاب العربي التنويري، ودعوتهم إلى إسقاط السُنة النبوية، تقوم على تعجل وجهل، ومشاعر عاطفية متوترة، لم يحكمها العقل المعرفي، بناءً على وجود بعض النصوص التي لم يُحقق سياقها، أو لم يصح معناها، أو اقتطعت من سياق الدلالات المحتاج لتشريعها. كما أن وضع معنى النص، أو فلسفة التشريع في الإسلام، تحت ميزان علوم الحداثة المادية، وهيكلها المقدس في الأكاديميات الغربية أو الفلسفات الوجودية، والبناء على العقل الأزموي للعالم الحديث، وهو العقل الذي أسقط مسار العلم المعرفي، وسخر العلم التجريبي لصالح التوحش الرأسمالي، هو بذاته ظلم وإسقاط لحق الرسالة الإسلامية في فهم دلائلها الذاتية، عبر موازين عادلة لا منحازة.

(كاتب عربي في كندا)

غبار الفيدرالية يتصاعد في العراق مجدّداً

إياد الدليمي

مع كل انغلاق يصيب العملية السياسية في العراق، تتجدّد الدعوات إلى إقامة فيدراليات، يعتقد أصحابها، أن الفيدراليات التي يطالبون بها يمكن أن تحمل بين جنبيها خلاصا لأفق مسدودٍ وطرقٍ باتت لا توصل إلى الضوء الذي يقال إنه مُوجود في آخر النفق. واليوم، في ظل حالة من الاستقطاب السياسي الحادّ، وتصارع الأضداد الذي تعيشه المكونات السياسية المختلفة في العراق، عادت الدعوة هذه لتطفو على سطح الأحداث، ويرى أصحابها أنها باتت أكثر حاجة، ويعتقدون أنها أكثر نضجا من دعوات سابقة.

وإذا كانت الفيدرالية، بوصفها مصطلحا غربيا، تعني الاتحاد، فذلك لا يعني، بأي حال، أن يكون ناتجا عن اتحاد عدة دول متفرّقة، فذلك لا يعني التعريف الأوحد للفيدرالية، فهو يعني أيضا تفكّك إحدى الدول الموحدة إلى ولايات وأقاليم، كما يعرّفه سعيد السيد علي في كتابه «المبادئ الأساسية للنظم السياسية وأنظمة الحكم المعاصرة» (دار النهضة العربية، القاهرة، 2005). وبالتالي، لا تأتي دعوة بعض الساسة في عراق اليوم إلى تشكيل عراق فيدرالي محاولةً لتفتيت البلد أو تقسيمه، كما يؤكّدون، وإنما هي محاولة لإيجاد حل لحالة الاستعصاء السياسي التي وصل إليها العراق بعد 18 عاماً من سقوط نظام الحكم الواحد والحزب الواحد والدولة المركزية الشمولية.

يؤكد قانون إدارة الدولة لعام 2003، والذي صدر عقب الغزو الأميركي العراق، في مادّته الرابعة؛ إن نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي فيدرالي، في حين أشار الدستور العراقي الصادر عام 2005، بشكل صريح وواضح ومفصل، إلى الفيدرالية، إذ أكّد، في المادة الأولى، أن «جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة». أما في إطار حديث الدستور عن الأقاليم، فنصت المادة 116 من الباب الخامس أن «النظام الاتحادي في جمهورية العراق يتكون من عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وإدارات محلية».

وبعيدا عن بعض المواد الدستورية الغامضة والمتناقضة الخاصة بالأقاليم والفيدرالية، فإن الدستور العراقي بقي، بعد أكثر من 13 عاماً على كتابته وإقراراه، حبراً على ورق، سواء في ما يتعلق بالأقاليم أو الفيدرالية، فلا إقليم تشكل، سوى ما كان واقعاً. وهنا يشار إلى إقليم كردستان العراق، بعد أن باءت كل المحاولات التي سعى إليها بعض الساسة العراقيين إلى إقامة أقاليم، سواء في جنوب العراق أو شماله، بالفشل، بسبب تعنت سلطة المركز، بل قامت بتجريم كل من طالب بإقامة إقليم أو دعا إلى ذلك، كما حصل مع دعاة إقليم صلاح الدين في شمال بغداد قبل عدة سنوات.

اليوم، وفي ظل هذا الاستعصاء السياسي الذي يعيشه العراق، وسطوة قوى خارج هيكلة السلطة، يشار إلى الحشد الشعبي تحديدا. ومع قرب الانتخابات المقرّرة في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، فإن ساسة كثيرين رفعوا شعار الإقليم أمام ناخبيهم، وخصوصا في محافظة الأنبار، وربما حتى الموصل والبصرة، ليس بسبب هيمنة قوى مسلّحة، تنتمي للحشد الشعبي، على مختلف مفاصل الدولة العراقية وتحكّمها بالقرار، وإنما أيضا بسبب الفساد المالي الكبير الذي ضرب أطنابه في مختلف مفاصل الجسد العراقي، فلم يبق لمحافظات غنية كثيرة شيئا تُسيّر به شؤونها.

هل يمكن أن تسمح قوى اللادولة التي باتت تسيطر على أغلب مفاصل الدولة العراقية بإقامة فيدراليات تنازع المركز الصلاحيات والسلطات؟ عمليا، لن تسمح مثل هذه القوى بأي خروج إداري لهذه المحافظة أو تلك، لأنها تدرك جيدا أن ذلك سيعني، من بين ما يعينه، إغلاق كل المكاتب الاقتصادية، وإنهاء سيطرة المليشيات المسلحة على مفاصل حيوية كثيرة في تلك المحافظات، وبالتالي خسارتها موارد هائلة، كانت تسمح لهذه المليشيات بالتمول منها وديمومة وجودها، طبعا بالإضافة إلى ما تتقاضاه هذه الميلشيات وتأخذه من خزينة الدولة شهريا نظير حماية شكل الدولة، إن جاز قول ذلك.

لكن، وعلى الرغم من كل التعقيدات التي تغلّف المشهد العراقي، ومنها ما يتعلق بمطالب إقامة الأقاليم الإدارية، فإن ملامح كثيرة لهذا المشهد الضبابي والمعقد تؤكد أن وجود قوى إقليمية، وربما دولية، داعمة لهذا التوجه، تعاضدها قوى سياسية داخل العراق، قد تجعل من هذه المطالب واردة التحقق، وقابلة للوصول إلى النهايات المطلوبة. وهنا لا بد أن يُشار إلى أن الرئيس الأميركي، جو بايدن، كان من أوائل الداعين إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دول أو ثلاثة أقاليم في عام 2006.

يضاف إلى ذلك أن إيران، المتحكّم الفعلي بالمشهد العراقي من خلال الأحزاب أو

> قوى إقليمية، وربما دولية، تدعم التوجه إلى الفيدرالية، تعاضدها قوى سياسية داخل العراق

المليشيات الموالية لها، تتفاوض حالياً من أجل الخروج باتفاق نووي جديد، أو حتى العودة إلى الاتفاق السابق مع الولايات المتحدة، ما يعني أنها قد تبدو أكثر مرونةً حيال مطالب كهذه، إذا ما اقتربت فعليا من تحقيق عودة إلى الاتفاق القديم بثوب جديد، وأبعدت عن نفسها شبح الحرب الاقتصادية التي فرضتها عليها الولايات المتحدة، وكان العراق، خلال تلك الحرب، ثقبها الأسود، بعد أن لعب دورا مهما في تفتيت تلك العقوبات، بعد أن تحول إلى رئة مهمةٍ تتنفس من خلالها إيران اقتصاديا.

الخطوة الأميركية بسحب العديد من منظومات الباتريوت في الشرق الأوسط، العراق والكويت والسعودية، فسّرها كثيرون بأنها خطاب حسن نيات من إدارة بايدن إلى الرئيس الإيراني الجديد الموصوف بالمحافظ والمتشدّد، إبراهيم رئيسي، ما يعني إمكانية دخول إيران في مظلة تفاهمات أميركية تسمح بعراق فيدرالي، خصوصا أن هذه الخطوة تحظى بدعم أميركي. وفي حال فشل السعي إلى إقامة أقاليم مستقلة إداريا عن تسلط المركز والمليشيات الولائية، من غير المستبعد أن تكون السنوات العشر المقبلة تحمل ألوان أعلام دول جديدة تتمخّض عن تقسيم العراق، تقسيم قد لا يكون، بالضرورة، ثلاثي الأبعاد، سنيا شيعيا كرديا.

(كاتب وإعلامي عراقي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads